

## أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الصادرات والواردات خلال الفترة (1970-2015)

علي محمد الأخطل  
المعهد العالي للعلوم والتقنية-مصراتة  
[Ali4met@gmail.com](mailto:Ali4met@gmail.com)

علي عبد السلام الجروشي  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة مصراتة  
[alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly)

### الملخص

هدف البحث الى تحليل وقياس أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2015)، من خلال تحليل وقياس العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف والصادرات والواردات باستخدام أسلوب الانحدار البسيط واختبار الاستقرار واختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر، وتوصلت نتائج الانحدار البسيط إلى انخفاض مرونة الواردات والصادرات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، ونظراً لعدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى ما يجعل من نتائج الانحدار البسيط تمثل علاقة زائفة، فقد تم تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر لتحديد وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، غير أن نتائج اختبار التكامل المشترك بينت عدم وجود تكامل وعلاقة توازن في الأجل الطويل بين الواردات وسعر الصرف والصادرات وسعر الصرف، وهو ما يؤكد ضعف أثر سياسة تخفيض سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري (الصادرات والواردات).

استلمت الورقة بتاريخ 2018/9/14  
وقبلت بتاريخ 2023/10/10  
ونشرت بتاريخ 2023/10/12

**الكلمات المفتاحية:**  
سعر الصرف،  
الصادرات،  
الواردات

### مقدمة عامة

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، فهو أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي، وأحد أهم متغيرات السياسات الاقتصادية النقدية والتجارية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة (نجاح، 2012)، ومن أهم الآثار المباشرة لسعر الصرف تأثيره المباشر على ميزان المدفوعات وبشكل خاص على مكونات الميزان التجاري وهما الصادرات والواردات، باعتبار أن الميزان التجاري يتضمن كلا من ميزان التجارة المنظورة (التجاري السلعي)، وميزان التجارة الغير منظورة (التجاري الخدمي) (موسى، وآخرون، 2017).

ونظراً لأن سعر الصرف وسياساته تعد من أهم الأدوات المستخدمة في معالجة الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فقد تعددت التحليلات النظرية الاقتصادية لطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وطبيعة الآثار الاقتصادية لتغيرات سعر الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتوازن الخارجي ومكونات الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، وبشكل خاص فقد تطورت المداخل النظرية في التعرف على كيفية تأثير التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري وفق الظروف الاقتصادية السائدة، ففي سنوات الكساد العظيم ظهر مدخل المرونة، كما تم اتباع أسلوب الاستيعاب عند قيام الحرب العالمية الثانية، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية، برزت

فكرة المدخل النقدي لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه المداخل، لأهميتها في التأثير على ميزان المدفوعات والعلاقة الاقتصادية (لعروق، 2005، 60).

#### المشكلة البحثية

تعد سياسة تغيير سعر الصرف وخصوصاً تخفيض قيمة العملة المحلية إحدى أهم السياسات التي تتبعها الدول التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة، أو هيكلية مزمنة لغرض تسوية هذه الاختلالات، وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة في تخفيض قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الاحتياطية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وبشكل خاص الميزان التجاري.

ومن خلال تتبع بيانات سعر الصرف خلال فترة الدراسة يلاحظ أن هناك تخفيض مستمر لسعر صرف الدينار الليبي منذ منتصف الثمانينيات، وقد جاء هذا التخفيض نتيجة العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الاقتصاد الليبي وخصوصاً خلال منتصف الثمانينيات والتسعينيات، كانهبوط أسعار النفط، وانخفاض العائدات من الصرف الأجنبي؛ وما نتج عنها من انخفاض الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى المشاكل السياسية التي تعرضت لها البلاد، والتي انتهت بفرض عقوبات اقتصادية، وتجميد لأموال البلاد بالخارج؛ ما دفع المصرف المركزي الي القيام بخفض سعر صرف الدينار الليبي عدة مرات حسب التطورات النقدية والاقتصادية العالمية، في محاولة لتفادي الآثار السلبية لهذه التطورات علي الاقتصاد الليبي، ولكي تقلل الدولة من استنزاف احتياطها بدأت في تشديد الرقابة علي الصرف الأجنبي، واتباع بعض السياسات لتخفيف الضغط علي موارد النقد الأجنبي، من خلال صدور الكثير من القرارات والإجراءات الخاصة بالتحويلات بالعملات الأجنبية، وتطبيق سياسة كمية مشددة علي الصرف الأجنبي، وقد أدي ذلك في تلك الفترة الي انخفاض عرض السلع في الداخل، وظهور السوق السوداء للصرف الأجنبي، والتي ارتفعت فيها قيمة الدولار بشكل كبير عن سعره الرسمي المعن، ما أدي الي ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل كبير في تلك الفترة (الفيتوري، 1992؛ ذهب، 2012)، ومع تحسن أسعار النفط نهاية التسعينيات خلال الألفية الجديدة، ورفع العقوبات الاقتصادية خلال نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة؛ وقيام الدولة ببعض الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، واتباع بعض السياسات الاقتصادية التي ساعدت على استقرار الوضع الاقتصادي بشكل عام، والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء العديد من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري. وقيام السلطات النقدية باتباع سياسة توحيد سعر الصرف للقضاء على السوق الموازية للصرف، من خلال تخفيض قيمة الدينار الليبي في يناير 2002 بنسبة 50% من قيمته وفقاً للسعر الرسمي في نهاية عام 2001 (باشاغا، 2009؛ مصرف ليبيا المركزي، 2010) وقد نتج عن هذه السياسات توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبي.

إن هذا البحث يحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) مقابل سعر الصرف الأجنبي (الدولار) التي اتبعتها ليبيا بشكل تدريجي على مكونات الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2015)؟

**فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية أن ضعف أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي بسبب انخفاض مرونة كل من الصادرات والواردات للتغيرات في سعر صرف الدينار الليبي<sup>(\*)</sup>.

**هدف البحث**

يهدف هذا البحث الى تحليل وقياس أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2015)، من خلال تحليل وقياس العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف والصادرات والواردات باستخدام المنهج القياسي باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والتكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر .

**أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من الاهتمام المتزايد بموضوع سعر الصرف، ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ من خلال أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وانعكاسها على الاقتصاد المحلي لها تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها الميزان التجاري، وبالتالي فإن تحديد العلاقة بين هذين المتغيرين يساعد على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام، ذلك أن الميزان التجاري يعد من أهم المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، وأحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مدى الاستقرار الخارجي للاقتصاد.

**منهجية البحث**

تم في هذا البحث اتباع المنهج الوصفي في سرد المفاهيم المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة في النظرية الاقتصادية، واتباع المنهج التحليلي باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل تطور مؤشرات الميزان التجاري، وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، كما تم استخدام المنهج الكمي التجريبي في مدى فعالية سياسة التخفيض من خلال قياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (1970-215) باستخدام منهج الاقتصاد القياسي عن طريق البرامج القياسية المتخصصة.

**الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وأثر سياسة التخفيض على الميزان التجاري، ونستعرض هنا بعض هذه الدراسات:

فقد توصلت دراسة (زيرار، وأخران، 2004) إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط، باستخدام الأسلوب القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وفي دراسة (هجرة، 2012) حول أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر وباستعمال طريقة التكامل المتزامن، تم التأكد من عدم وجود العلاقة السببية، بين سعر صرف الأورو والميزان التجاري من جهة، وبين سعر صرف الدولار والميزان التجاري من جهة أخرى، وفي دراسة (نجاح، 2012)

<sup>(\*)</sup> من شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة هو أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مرتفعة وأكبر من الواحد الصحيح، فارتفاع مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ينتج عنه زيادة كبيرة في قيمة الصادرات الوطنية عند تخفيض سعر العملة المحلية، لأن أي انخفاض في أسعار السلع الوطنية هذه بسبب التخفيض يترتب عليه بالمقابل ارتفاع أكبر في الطلب الأجنبي وفي قيمة الصادرات مادام هذا الطلب حساساً بالنسبة لتغيرات في أسعار هذه السلع، كما أن ارتفاع مرونة الطلب الوطني على السلع ينجم عنه كذلك انخفاض قد يكون كبيراً في قيمة السلع المستوردة، لأن أي ارتفاع في أسعارها يقابله انخفاض أكبر في الطلب الوطني على السلع الأجنبية مادام هناك إمكانية لإحلال السلع الوطنية محل السلع الأجنبية. (الجاتبي، 2014، 163-164)

والتي استخدمت الأسلوب القياسي من خلال الانحدار المتعدد في تقدير كل من دالة الصادرات في كل من سعر الصرف وسعر النفط ودالة الواردات في كل من سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلك، وتوصلت إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق توازن ميزان المدفوعات وأثرت سياسة تخفيض العملة على القدرة الشرائية للأفراد، وفي دراسة (الحسن، 2013) حول قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان بالاعتماد على الأسلوب القياسي في تطبيق اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات و اختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى في التقدير، وبنيت النتائج أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل، وكذلك وجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات، بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار 5.35 وحدة، كما توصلت دراسة (شويرفات، 2014) التي استخدمت المنهج القياسي باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد إلى وجود علاقة ضعيفة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات ورصيد الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري، في حين استخدمت دراسة (حلمي، 2015) نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL و أسلوب اختبار الحدود لنماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ في دراسة تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، وتوصلت إلى أن المغالاة في القيمة الحقيقية للجنه المصري (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال)، يؤثر سلباً على الميزان التجاري الكلي في الأجلين القصير والطويل، ويؤثر أيضاً على الميزان التجاري غير البترولي في الأجل الطويل.

#### الإطار النظري

##### أولاً: سياسة تخفيض العملة المحلية

تعد سياسة تخفيض سعر الصرف من أكثر السياسات استخداماً وأهمية في العديد من الدول وخصوصاً تلك التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، إن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات من السلع، والخدمات، والتحويلات من جانب واحد، وحركات رؤوس الأموال)، ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، أي على الحساب الجاري (الميزان التجاري) بميزان المدفوعات، فبالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادةً بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ويتوقف أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات على عدة عوامل يتطلب توفرها حتى يكون هناك تأثير لهذه السياسة (موسى وآخرون، 2012).

إن سياسة تخفيض العملة سياسة قديمة بشكل عام، ألا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد (روبنسون) في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث أشار روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل التجاري الدولي للبلد، وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره، ويعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية، والعودة بها إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات الرئيسية، وذلك من أجل تحسين وضع الحساب الجاري من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات، وكذلك إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، فهو إجراء تتخذه الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها؛ بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض المستوى العام للأسعار فيها (نجاح، 2013).

## ثانياً: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تطورت الأهداف من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها من الخارج، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف أهمها (نجاح، 2013):

أ- علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف، بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي.

ب- الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات، يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي.

ت- زيادة القدرة الانتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الانتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديري، والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني المترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.

ث- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المنخفض.

## ثانياً: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا يعتبر سياسة فعالة في إزالة العجز في ميزان المدفوعات إلا في الحالة توفر الشروط التالية (الجانبي، 2014؛ الفيتوري، 1988):

- يجب ألا يرافق التخفيض ارتفاع في الاسعار المحلية لصادرات البلد الذي قام بالتخفيض، لأنه لو حدث ارتفاع في تلك الاسعار فإن ذلك يمتص انخفاض أسعار هذه الصادرات أصلاً عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- ألا يصاحب التخفيض انخفاض في أسعار السلع الاجنبية المستوردة، فقيام الأجانب بإعطاء تخفيض في أسعار السلع المستوردة لصالح المستورد الوطني سوف يقضي على ارتفاع أسعار الواردات الناجم عن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، ويبقى المستوردين الوطنيين على استعداد لاستيراد السلع الاجنبية بحيث لا ينجم عن ذلك أي انخفاض في قيمة الواردات لإزالة العجز في ميزان المدفوعات.
- يجب ألا تلجأ الدول الأجنبية إلى إتباع نفس سياسة التخفيض؛ لأنها لو أقدمت على ذلك فإن مستويات أسعار السلع في معظم الدول التي أخذت بسياسة التخفيض تبقى كما هي عليه قبل التخفيض.
- توفر جهاز إنتاجي مرن قادر على إنتاج السلع والخدمات لمقابلة الطلب المتزايد عليها بعد التخفيض، فالأثر الأولي للتخفيض هو زيادة الطلب على السلع الوطنية.

■ أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مرتفعة وأكبر من الواحد الصحيح، فارتفاع مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية يسفر عنه زيادة كبيرة في قيمة الصادرات الوطنية، لأن أي انخفاض في أسعار السلع الوطنية هذه بسبب التخفيض يترتب عليه بالمقابل ارتفاع أكبر في الطلب الأجنبي وفي قيمة الصادرات مادام هذا الطلب حساساً بالنسبة لتغيرات في أسعار هذه السلع، كما أن ارتفاع مرونة الطلب الوطني على السلع

ينجم عنه كذلك انخفاض قد يكون كبيراً في قيمة السلع المستوردة، لأن أي ارتفاع في أسعارها يقابله انخفاض أكبر في الطلب الوطني على السلع الأجنبية مادام هناك إمكانية لإحلال السلع الوطنية محل السلع الأجنبية.

#### الإطار التطبيقي:

أولاً: تحليل تطور مؤشرات الميزان التجاري وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي.

#### 1- تطور مؤشرات الميزان التجاري

##### تطور الصادرات

● شهد حجم الصادرات بالأسعار الثابتة لسنة 2003 وبالمليون دينار تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة (1970-2015)، وأكبر قيمة حققها متوسط حجم الصادرات في ليبيا كانت خلال الفترة (2009-2000)، حيث بلغ متوسط حجم الصادرات 29546.61 مليون دينار، بمعدل نمو مرتفع بلغ 20.37%، وأقل قيمة كانت خلال الفترة (1989-1980)، حيث بلغ متوسط حجم الصادرات خلال تلك الفترة 8061.57 مليون دينار، بمعدل نمو سالب -3.99%، أما متوسط حجم الصادرات خلال كامل فترة الدراسة فقد بلغ 16070.86 مليون دينار، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8.12%.

● وفيما يخص هيكل الصادرات؛ فقد حققت الصادرات النفطية أعلى معدل لها خلال الفترة (1970-1979)، وقد بلغ متوسط حجمها 99.84%، وأقل قيمة كانت خلال الفترة (1990-1999)، وقد بلغ متوسط حجمها 93.74%، أما خلال كامل فترة الدراسة فقد بلغ متوسط حجم الصادرات النفطية 96.69%، أما بالنسبة للصادرات الغير نفطية فقد حققت أعلى معدل لها خلال الفترة (1990-1999)، وقد بلغ متوسط حجمها خلال تلك الفترة 6.26%، وأقل قيمة كانت خلال الفترة (1970-1979)، وقد بلغ متوسط حجمها 0.16%، أما خلال كامل الفترة فقد بلغ نسبة الصادرات الغير نفطية من الصادرات الكلية 3.31%.

##### تطور الواردات.

● نلاحظ أن حجم الواردات بالأسعار الثابتة لسنة 2003 وبالمليون دينار قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، واتسم بالارتفاع خصوصاً خلال الفترة (2010-2015)، أكبر قيمة حققها متوسط حجم الواردات في ليبيا كانت خلال الفترة (2009-2000)، حيث بلغ متوسط حجم الواردات خلال تلك الفترة 7591.70 مليون دينار، بمعدل نمو 20.45%، وأقل قيمة للواردات كانت خلال الفترة (1970-1979)، حيث بلغ متوسط حجم الواردات خلال تلك الفترة 3220.85 مليون دينار، بمعدل نمو 22.04%، أما متوسط حجم الواردات خلال كامل فترة الدراسة قد بلغ 6535.64 مليون دينار، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 11.55%.

● وفيما يخص هيكل الواردات؛ فقد حققت الواردات الاستهلاكية أعلى معدل لها خلال الفترة (1990-1999)، وقد بلغ متوسط حجمها 32.77%، وأقل معدل لها كان خلال الفترة (2000-2009)، وقد بلغ متوسط حجمها 26.41%، أما خلال كامل الفترة فقد بلغ متوسط حجم الواردات الاستهلاكية 29.21%، أما بالنسبة للواردات الرأسمالية فقد حققت أعلى معدل لها خلال الفترة (2010-2015)، حيث بلغ متوسط حجمها 60.51%، وأقل معدل لها كان خلال الفترة (1990-1999)، حيث بلغ متوسط حجمها خلال تلك الفترة 46.05%، أما خلال كامل الفترة فقد بلغ متوسط حجم الواردات الرأسمالية 51.25%، أما بالنسبة لواردات المواد الخام فقد حققت أعلى معدل لها خلال الفترة (1970-1979)، حيث بلغ متوسط حجمها 21.48%، وأقل معدل لها كان خلال الفترة (2010-2015)، حيث بلغ متوسط حجمها 15.23%، أما خلال كامل الفترة فقد بلغ متوسط حجم الواردات من المواد الخام 19.54%.

## تطور الميزان التجاري

شهد الميزان التجاري الليبي بالأسعار الثابتة لسنة 2003 وبالمليون دينار تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة واتسم بالارتفاع خصوصاً خلال الفترة (2000-2009)، أكبر قيمة حققها الميزان التجاري الليبي كانت خلال الفترة (2000-2009)، حيث بلغ متوسط حجم الميزان التجاري خلال تلك الفترة 21954.91 مليون دينار، وأقل قيمة كانت خلال الفترة (1980-1989)، حيث بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري 2690.56 مليون دينار، أما خلال كامل فترة الدراسة، فقد بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري 9535.22 مليون دينار، ويلاحظ أن الميزان التجاري الليبي قد حقق فائضاً مستمراً لجميع الفترات.

نلاحظ من خلال ما سبق تطور مؤشرات الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1970-2015) ففي فترة السبعينيات كانت مؤشرات التجارة الخارجية إيجابية لكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات النفطية بسبب التغيرات التي طرأت على سوق النفط العالمي، والتي انعكست في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال تلك الفترة إلى مستويات عالية، وما نتج عن ذلك من زيادة في الإيرادات النفطية، وهو ما مكن الدولة من القيام بتنفيذ مجموعة من الخطط الإنمائية في مختلف القطاعات، وما رافق ذلك من تحسن في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وهو ما نتج عنه ارتفاع في معدلات النمو السكاني وارتفاع معدلات الدخل، وبسبب عجز الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن تغطية الطلب المتزايد على هذه السلع، فإن ذلك أدى إلى زيادة حجم الواردات لمواجهة التوسع الاستثماري والنمو السكاني وارتفاع معدلات دخول الأفراد والطلب المحلي على السلع والخدمات خلال نفس الفترة.

أما خلال الفترتين (1980-1989) و (1990-1999) فقد انخفض حجم التبادل التجاري الدولي في ليبيا، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من الثمانينيات وما رافقه من انخفاض في كمية إنتاج وتصدير النفط، ونتيجة لذلك تراجعت الإيرادات النفطية، مما أدى إلى ظهور عجز في الموازنة العامة لأول مرة منذ الطفرة النفطية التي حدثت في منتصف السبعينيات، وهو ما انعكس في تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث توقف العديد من المشاريع والبرامج والخطط التنموية، وفي هذه الفترة تم إتباع العديد من السياسات من أهمها: أسلوب التمويل بالعجز، والاقتراض من المصرف المركزي، لمواجهة العجز في الميزانية، وكان من أهم هذه السياسات في مجال التجارة الخارجية هو فرض سياسة الموازنات الاستيرادية في عام 1982 على كافة السلع، والبضائع، والمدخلات الإنتاجية، كما استهدفت سياسات التجارة الخارجية التي اتبعت خلال الفترة المشار إليها تشديد القيود على الواردات من خلال رخص الاستيراد من خلال جهات عامة معينة وحظر استيراد عدد من السلع، والتشديد الرقابة على الصرف الأجنبي من أجل التحكم في كمية الواردات، وكذلك السماح بشكل رسمي للتجارة الغير منظمة، والتي ساهمت في سد جزء كبير من الاحتياجات من السلع المستوردة، وتخفيف الضغط على موازنة النقد الأجنبي، وهو ما نتج عنه ظهور الأسواق الموازية في النقود والسلع، وهو ما انعكس في انخفاض حجم الواردات خلال الفترتين المذكورتين، ولقد دأبت السياسات الاقتصادية في تلك الفترة على التقليل من حجم الإنفاق الاستثماري لمواجهة تدني العوائد النفطية فضلاً عن المشاكل السياسية للبلاد مع بعض الدول الأوروبية، وما نتج عنه من فرض عقوبات اقتصادية على البلاد خلال التسعينيات مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وقد أدى ذلك كله إلى انخفاض في حجم الواردات في تلك الفترة.

أما خلال الفترة (2000-2010) فقد ارتفع حجم التبادل التجاري الدولي في ليبيا بشكل كبير مقارنة بالفترات السابقة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التطورات التي شهدتها الاقتصاد الليبي من أهمها: حدوث تحسن كبير في أسعار النفط وخاصة بعد سنة 2000، وكذلك ارتفاع الكميات المصدرة منه، مما أدى إلى ارتفاع في الصادرات النفطية والتي تمثل معظم الصادرات الليبية. رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البلاد. القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي شجعت القطاع الخاص على زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، وساعدت على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. في مجال السياسات التجارية فقد شهدت هذه الفترة الاتجاه نحو تحرير التجارة من خلال القيام ببعض الإجراءات مثل: إلغاء العمل بنظام رخص الاستيراد والموازانات الاستيرادية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. إلغاء العديد من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري كالتحويلات الخارجية ومشتريات القطاع الخاص من النقد الأجنبي وغيرها. توحيد سعر الصرف وطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. زيادة حجم الإنفاق العام، وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة حجم الواردات خلال الفترة المذكورة (الفارسي، 2005؛ أبو حبيب، 2006؛ الزني، 2002؛ الجروشي، 2012؛ مصرف ليبيا المركزي، 2010؛ ذهب، 2012).

وخلال الفترة (2011-2015) فنلاحظ حدوث انخفاض في الصادرات والواردات نتيجة عدة أسباب أهمها: حدوث ثورة شعبية في البلاد، وحدث نزاعات مسلحة، وحدث اضطرابات أمنية وفرض العقوبات الدولية؛ بما فيها تجميد الأصول الليبية في الخارج والحظر الجوي، وكذلك توقف إنتاج وتصدير النفط من الموانئ النفطية خلال تلك الفترة، فضلا عن حالة الانقسام السياسي الكبير في البلاد.

## 2- تطور سعر الصرف.

شهد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وأتسم بالارتفاع خصوصاً خلال الفترة (1980-1989)، أكبر قيمة حققها سعر الصرف كانت خلال الفترة (1980-1989)، حيث بلغ متوسط سعر الصرف 3.27 دولار للدينار بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 0.09%، وأقل قيمة حققها سعر الصرف للدينار الليبي كانت خلال الفترة (2010-2015)، حيث بلغ متوسط سعر الصرف خلال تلك الفترة 0.78 دولار للدينار بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ -1.88%، أما خلال كامل فترة الدراسة فقد بلغ متوسط سعر الصرف 2.38 دينار للدولار و متوسط معدل نمو سنوي بلغ -2.48%.

ومن خلال التحليل السابق لتطور سعر الصرف للدينار الليبي أنه شهد انخفاضاً ملحوظاً في الفترات الاخيرة؛ ما يعني ارتفاعاً في سعر صرف الدولار بالمقابل، وسبب ذلك الانخفاض في صرف الدينار الليبي مقابل الدولار يعود الى سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي التي اتبعتها ليبيا مذ منتصف الثمانينيات، واستمرت خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ويرجع اتباع هذه السياسة نتيجة عدة أسباب أهمها: انخفاض أسعار النفط، وقيمة الصادرات ما أدى الى انخفاض الإيرادات من الصرف الاجنبي وخصوصاً من الدولار، وقد عمق ذلك العقوبات التي فرضت من الأمم المتحدة على ليبيا؛ بسبب المشاكل السياسية التي تعرضت لها البلاد، والتي انتهت بفرض عقوبات اقتصادية، ما دفع المصرف المركزي الى تخفيض سعر الصرف الدينار الليبي عدة مرات، وقد استمر سعر الصرف الدينار الليبي في الانخفاض مع استمرار العقوبات خلال فترة التسعينيات، وقد رافق ذلك انخفاض في عرض السلع في الداخل، وظهور السوق السوداء للصرف الاجنبي، حيث ارتفعت فيها قيمة الدولار بشكل كبير غير سعره الرسمي المعلن عنه؛ مما انعكس ذلك على ارتفاع مستويات الاسعار المحلية وخصوصاً السلع للمستوردة؛ وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل كبير خلال فترة التسعينيات، ولقد شهدت

هذه الفترة رقابة مشددة على الصرف الاجنبي، أدت الى تشوهات كبيرة في الأسعار نتيجة للاختلال الكبير بين الطلب والعرض على السلع والخدمات في الاقتصاد، ما أدى الى تنامي السوق الموازية للصرف الاجنبي، وتدهور القيمة التبادلية للدينار الليبي، وقد ساهم في ذلك عاملين رئيسيين هما:

■ الانخفاض الكبير في أسعار النفط من 40 دولار للبرميل في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، الى 9 دولار للبرميل تقريباً في نهايته.

■ انخفاض قيمة العملة التي تدفع بها عائدات النفط، وهذا بدوره أثره على قدرة البلد على تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما انعكس في انخفاض الانفاق بشكل عام، وخصوصاً الانفاق الاستثماري.

إلا أن تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية، ورفع العقوبات الاقتصادية خلال بداية الألفية الثالثة؛ ساعد على القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية، واتباع بعض السياسات التي ساعدت على استقرار سعر الصرف، حيث شهدت هذه الفترة الاتجاه نحو تحرير التجارة من خلال القيام ببيض الاجراءات مثل: إلغاء العمل بنظام رخص الاستيراد، والموازنة الاستيرادية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وإلغاء العديد من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري كالتحويلات الخارجية، ومشتريات القطاع الخاص من النقد الاجنبي وغيرها. وقيام السلطات النقدية باتباع سياسة توحيد سعر الصرف للقضاء على السوق الموازية للصرف، من خلال تخفيض قيمة الدينار الليبي في يناير 2002 بنسبة 50% من قيمته وفقاً للسعر الرسمي في نهاية عام 2001 (الفارسي، 2005؛ أبو حبيب، 2006؛ الزني، 2002؛ باشاغا، 2009؛ مصرف ليبيا المركزي، 2010).

ثانياً: التحليل القياسي.

#### 1- توصيف نموذج القياس

تم صياغة النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف وفق أسلوب الانحدار البسيط كما يلي:

$$X_t = f(E_t) \dots \dots \dots (1)$$

$$M_t = f(E_t) \dots \dots \dots (2)$$

$X_t$ : الصادرات العامة بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة لسنة 2003 في السنة  $t$ .

$M_t$ : الواردات العامة بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة لسنة 2003 في السنة  $t$ .

$E_t$ : سعر الصرف الدينار الليبي بالدولار في السنة  $t$ .

ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين المتغيرات في المعادلتين أعلاه كما يلي:

- الصادرات علاقة عكسية مع سعر الصرف.

- الواردات علاقة طردية مع سعر الصرف.

ويمكن صياغة المعادلتين في الشكل القياسي وفق الصيغة الخطية اللوغاريتمية كالتالي:

$$\ln X_t = \alpha + \beta \ln E_t + U_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\ln M_t = \alpha + \gamma \ln E_t + U_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

$Ln X_t$ : اللوغاريتم الطبيعي للصادرات بالأسعار الجارية في السنة  $t$ ،  $Ln M_t$ : اللوغاريتم الطبيعي للواردات بالأسعار الجارية في السنة  $t$ ،  $Ln E_t$ : اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الدينار الليبي بالدولار في السنة  $t$ ،  $\alpha$ : الجزء الثابت في المعادلة.

$\gamma, \beta$ : تعبر عن مرونة كل من الصادرات والواردات للتغيرات لسعر الصرف، وحسب المتوقع فإن إشارات المعلمات ستكون على الشكل التالي:

$$(\beta < 0, \gamma > 0).$$

وقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات في النموذج القياسي للحصول على مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة بشكل مباشر، وكذلك لما أبدته الدراسات السابقة من نتائج أفضل عند استخدام الدالة اللوغاريتمية في التقدير. بداية سيتم تقدير نموذج الانحدار البسيط كما في المعادلتين (3) و (4) لتحديد مرونة الواردات والصادرات لسعر الصرف، ثم سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى وعدم وجود انحدار زائف، وفي حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى سيتم استخدام التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ذات الخطوتين في اختبار وجود علاقة الأجل الطويل بين (الواردات وسعر الصرف) و (الصادرات وسعر الصرف)، وفي حالة وجود تكامل مشترك سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لتحديد مرونة الأجل الطويل والأجل القصير.

## 2- البيانات المستخدمة

يغطي البحث فترة زمنية طويلة نسبياً حوالي 46 مشاهدة، حيث استخدمت بيانات سنوية لسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة من عام 1970 إلى عام 2015، وتم الحصول على هذه البيانات من الجهات والأجهزة الرسمية ومراكز البحوث المحلية.

## 3- تقدير نموذج الانحدار البسيط

تم تقدير النموذجين كما في المعادلتين رقمي (3) و (4) خلال الفترة (1970-2015)، مع إضافة المتغير التابع كمتغير مستقل بفترة ابطاء واحدة للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي التي ظهرت عند تقدير المعادلتين، وقد تم الحصول على النتائج التالية:

$$Ln X_t = 3.8 - 0.24 Ln E_t + 0.62 Ln X_{t-1} \dots \dots (5)$$

$$Ln M_t = 2.6 - 0.19 Ln E_t + 0.72 Ln M_{t-1} \dots (6)$$

نلاحظ من خلال المعادلتين المقدرتين، والنتائج في الجدولين أرقام (1) و (2) معنوية المعلمات المقدره في النموذجين من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، فمن الناحية الاقتصادية جاءت مرونة الصادرات الكلية لسعر صرف الدينار الليبي خلال الأجل القصير سالبة وحسب المتوقع اقتصادياً ولكنها منخفضة، وبلغت حوالي -0.24، وهو ما يعني أن العلاقة بين الصادرات الكلية وسعر الصرف هي علاقة عكسية ضعيفة، فحدوث تغير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى حدوث تغير في الصادرات الكلية في الاتجاه الآخر بنسبة 0.24%، ويمكن إرجاع ضعف العلاقة إلى طبيعة الصادرات التي تمثل صادرات النفط الخام معظمها، في حين بلغت مرونة الواردات الكلية لسعر الصرف في الأجل القصير -0.19، وهو ما يعني أن العلاقة بين الواردات الكلية وسعر الصرف علاقة عكسية عكس المتوقع اقتصادياً، كما أن قيمة معامل المرونة منخفضة، فحدوث تغير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى حدوث تغير في الاتجاه الآخر في الواردات الكلية بنسبة

0.19-%، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل منها : انخفاض مرونة الطلب المحلي على الواردات لأن معظمها تمثل سلع أساسية لا توجد لديها بدائل محلية.

أما مرونة الأجل الطويل لكل من الصادرات والواردات للتغير في سعر الصرف فقد تم احتسابها وفق الصيغة التالية:  
مرونة الأجل الطويل = معامل المتغير المستقل / 1 - معامل المتغير التابع المبطل بفترة واحدة

$$\theta x = \frac{-0.24}{1-0.62} = -0.63 \text{ مرونة الأجل الطويل للصادرات}$$

$$\theta m = \frac{-0.19}{1-0.72} = -0.68 \text{ مرونة الأجل الطويل للواردات}$$

ونلاحظ أن مرونة الأجل الطويل أكبر من مرونة الأجل القصير، ولكنها أقل من واحد وهو ما يعني انخفاض مرونة الصادرات والواردات للتغيرات في سعر الصرف سواء في الأجل القصير أو الطويل.

وحققت المعلمات المقدرة معنوية حسب اختبار  $t$  في النموذجين المقدرين، كما تدل قيمة اختبار  $F$  على معنوية النموذجين المقدرين وهو ما يدل على أن صياغة النماذج المقدرة جاءت بالشكل المناسب، وتوضح قيمة  $R^2$  على أن حوالي (68%) و (78%) من التغيرات التي تحدث في الصادرات الكلية والواردات الكلية تفسرها التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي. كما يشير اختبار داربن  $h$  إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر الأول والثاني بعد مقارنتها بقيمة  $Z$  الجدولية عند 5% تساوي (1.96)، وهي أكبر من قيمة داربن  $h$  في النموذجين، وهذا يدل على قبول فرض العدم ونرفض الفرض البديل، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

#### الجدول رقم (1): نتائج قياس النموذج الأول (المتغير المستقل لوغاريتم الصادرات $\ln X_t$ )

Dependent Variable: LOGX

Method: Least Squares

Date: 09/01/23 Time: 20:11

Sample (adjusted): 2 46

Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.777901	1.262964	2.991299	0.0046
LOGE	-0.241033	0.120562	-1.999242	0.0521
LOGX(-1)	0.619414	0.126527	4.895516	0.0000
R-squared	0.691904	Mean dependent var		9.482283
Adjusted R-squared	0.677233	S.D. dependent var		0.617192
S.E. of regression	0.350643	Akaike info criterion		0.806242
Sum squared resid	5.163912	Schwarz criterion		0.926687
Log likelihood	-15.14045	Hannan-Quinn criter.		0.851143
F-statistic	47.16067	Durbin-Watson stat		1.878931
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: برنامج EViews

الجدول رقم (2): نتائج قياس النموذج الثاني (المتغير المستقل لوغاريتم الواردات  $Ln M_t$ )

Dependent Variable: LOGM

Method: Least Squares

Date: 09/01/23 Time: 20:10

Sample (adjusted): 1971-2015

Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.610192	0.734002	3.556110	0.0009
LOGE	-0.195374	0.080883	-2.415514	0.0201
LOGM(-1)	0.717296	0.081930	8.755032	0.0000
R-squared	0.788445	Mean dependent var		8.602396
Adjusted R-squared	0.778371	S.D. dependent var		0.613959
S.E. of regression	0.289037	Akaike info criterion		0.419815
Sum squared resid	3.508776	Schwarz criterion		0.540259
Log likelihood	-6.445842	Hannan-Quinn criter.		0.464716
F-statistic	78.26483	Durbin-Watson stat		2.148326
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: برنامج EViews

ولكن يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية للتأكد من أن الانحدار حقيقي وليس زائف.

4- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أنهذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا تميزت بثبات كل من المتوسط والتباين للقيم، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون زائفاً (عطية، 2005، ص643)، ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة، واختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية\* فقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF عند المستوى وعند الفروق الأولى باستخدام برنامج E.Views، وتم الاعتماد على معيار SIC لتحديد درجة التباطؤ (الإبطاء المثلى)، وتبين نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (3) أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في المستوى أي تحتوي على جذر الوحدة، ولكنها تستقر جميعها عند أخذ الفروق الأولى له عند مستوى معنوية 1%.

\* تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية للحصول على المرونة مباشرة، وكذلك لتقليل التقلبات في السلسلة الزمنية للمتغيرات.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ديكي فولر ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: the variable has a unit root

<u>At Level</u>		سعر الصرف	الصادرات	الواردات
		LOG(E)	LOG(X)	LOG(M)
With Constant	t-Statistic	0.4795	-2.1982	-2.3962
	<b>Prob.</b>	<b>0.9841</b>	<b>0.2097</b>	<b>0.1485</b>
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9637	-2.1144	-2.8665
	<b>Prob.</b>	<b>0.6044</b>	<b>0.5240</b>	<b>0.1827</b>
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1105	-0.0466	1.0975
	<b>Prob.</b>	<b>0.2382</b>	<b>0.6619</b>	<b>0.9268</b>
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
		d(LOG(E))	d(LOG(X))	d(LOG(M))
With Constant	t-Statistic	-4.7800	-7.3062	-5.9109
	<b>Prob.</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9012	-7.3597	-5.8236
	<b>Prob.</b>	<b>0.0014</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5177	-7.3924	-6.9657
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***
<b>Notes:</b>				

a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SICc: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: برنامج EViews

##### 5- اختبار التكامل المشترك ذات الخطوتين (المرحلتين) أنجل جرا نجر لمتغيرات الدراسة:

لإجراء اختبار التكامل المشترك في حالة العلاقة بين متغيرين فقط (الواردات وسعر الصرف)، (والصادرات وسعر الصرف)، نقوم باستخدام اختبار Engle and Granger Cointegration Test، حيث نبدأ بتقدير انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أو بإجراء الانحدار العكسي بالنسبة لمتغيرين، وباستخدام التقديرين السابقين يمكن الحصول على سلسلة حد الخطأ أو سلسلة البواقي Residuals لكل علاقة. نقوم باختبار فرضية العدم التي تقول أنه لا يوجد تكامل مشترك مقابل الفرض البديل أنه يوجد تكامل مشترك كالآتي:

$H_0$ : no cointegration

عدم وجود تكامل مشترك

$H_1$ : no cointegration

يوجد تكامل مشترك

فإذا ما تم قبول الفرض العدم ( $H_0$ ) بوجود جذر الوحدة بسلسلة البواقي فمعناه عدم وجود تكامل مشترك بالعلاقة التي تم تقديرها. وفي هذه الحالة لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، والعكس إذا كانت البواقي متكاملة من الدرجة صفر أي مستقرة، فإن السلسلتين الزمنيةين تكونان متكاملتين تكاملاً مشتركاً، أي توجد علاقة الأجل الطويل بينهما، مما يعني أن

هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل، وهذه العلاقة لا تتحقق على المدى القصير، ما يعنى هناك اختلال في العلاقة التوازنية في الأجل القصير، ولكن هذا الاختلال يتم تصحيحه في الأجل الطويل بمعدل معين في كل فترة (ادريوش، 2013؛ زرموح، 2012).

تم تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ذات المرحلتين بين (الواردات وسعر الصرف) و(الصادرات وسعر الصرف) وباستخدام برنامج EViews، ومن خلال النتائج في الجدولين أرقام (4) و (5) لا يمكننا رفض فرضة العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين الواردات وسعر الصرف، حيث كانت قيمة الاحتمالية Prop أكبر من 5%، كذلك لا يمكننا رفض فرضة العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين الصادرات وسعر الصرف، حيث كانت قيمة الاحتمالية Prop أكبر من 5%.

**الجدول رقم (4): نتائج اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك  
الواردات وسعر الصرف**

Date: 09/01/23 Time: 19:33  
Series: LOGM LOGE  
Sample: 1 46  
Included observations: 46  
Null hypothesis: Series are not cointegrated  
Automatic lags specification based on Akaike criterion (maxlag=8)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
LOGM	0.944687	0.9876	1.195794	0.9835
LOGE	-0.298770	0.8957	-0.539161	0.8984

\*MacKinnon (1996) p-values.

**Intermediate Results:**

	LOGM	LOGE
Rho - 1	0.019305	-0.007533
Rho S.E.	0.020435	0.025214
Residual variance	0.546465	0.011773
Long-run residual variance	1.083005	0.031151
Number of lags	1	1
Number of observations	44	44
Number of stochastic trends**	2	2

\*\*Number of stochastic trends in asymptotic distribution

المصدر: برنامج EViews

الجدول رقم (5): نتائج اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك  
الصادرات وسعر الصرف

Date: 09/01/23 Time: 19:43  
Series: LOGX LOGE  
Sample: 1 46  
Included observations: 46  
Null hypothesis: Series are not cointegrated  
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=9)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
LOGX	1.211296	0.9929	1.048520	0.9798
LOGE	-0.396968	0.8791	-0.700749	0.8858

\*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

	LOGX	LOGE
Rho - 1	0.023300	-0.009904
Rho S.E.	0.019236	0.024948
Residual variance	0.728729	0.011833
Long-run residual variance	0.728729	0.030600
Number of lags	0	1
Number of observations	45	44
Number of stochastic trends**	2	2

\*\*Number of stochastic trends in asymptotic distribution

المصدر: برنامج EViews

6- مناقشة النتائج القياسية في ضوء فرضيات البحث

قام البحث على فرضية أن سياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أثر على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي بسبب انخفاض مرونة كل من الصادرات والواردات للتغيرات في سعر صرف الدينار الليبي. بينت نتائج تقدير نماذج الانحدار البسيط أن مرونة الأجل القصير والطويل للصادرات والواردات بالنسبة للتغير في سعر الصرف كانت منخفضة، وهو ما يعكس استجابة ضعيفة للصادرات والواردات للتغيرات في سعر الصرف، وهو ما يعني أن انخفاض أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. غير أن اختبارات الاستقرار وجد أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، أي تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج علاقة الانحدار البسيط بين الواردات وسعر الصرف والصادرات وسعر الصرف؛ بسبب أن الانحدار في هذه الحالة سيكون انحدار زائف ولا يعكس علاقة حقيقية بين المتغيرات، وبينت اختبارات استقرار السلاسل أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى، وهو ما يتطلب تطبيق اختبار انجل-جرانجر لتحديد وجود علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات، وبينت نتائج اختبار انجل-جرانجر أنه لا يوجد تكامل مشترك بين كل من الواردات وسعر الصرف والصادرات وسعر الصرف، وهو ما يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، ما يعني عدم وجود تأثير لسعر الصرف على كل من الصادرات والواردات في الأجل الطويل، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة بعدم وجود أثر لسياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، ويمكن إرجاع سبب هذه النتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

طبيعة نظام الصرف المتبع وهيكل الواردات المتنوعة بسبب عدم وجود بدائل محلية، وهيكل الصادرات المركزة في النفط الخام، ووجود عوامل أخرى تؤثر في طبيعة استجابة (مرونة) كل من الصادرات والواردات الليبية للتغيرات في سعر الصرف الدينار الليبي.

#### المراجع:

- أبو حبيب ، عبد الفتاح عبد السلام ، (2006). الموارد النفطية والتنمية المستدامة، الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط رؤية مستقبلية"، 9-33، سرت: منشورات جامعة التحدي.
- ادريوش، دحماني محمد (2013)، الاقتصاد القياسي. سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلاني ليابس- سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- باشاغا، عمر علي (2009)، الأثر المتبادل بين سعر الصرف الدينار الليبي وحجم الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981 – 2007)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.
- الجانبي، هيل عجمي جميل الجانبي (2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى 2014، دار وائل للنشر، عمان.
- الجروشي، علي(2012). " البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا": دراسة حالة الاقتصاد الليبي (1964-2006). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراتة.
- الحسن، تماضر جابر البشير (2015). قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة ( 1970 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 16، العدد 2 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حلمي، أمينة (2014). تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- ذهب، سالم بشير(2012)، تحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2008). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- زرموح، عمر عثمان (2012). الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك، الجزئين الأول والثاني. الإسكندرية: دار الوسطية للنشر والتوزيع.
- الزني ، عبد الباري شوشان (28.09.2002). " هوية الاقتصاد الليبي \_ خلفية التنمية في ليبيا ، حلقة نقاش حول هوية الاقتصاد الليبي " مجلس التخطيط العام [www.npc.gov.ly](http://www.npc.gov.ly).
- زيرار، سمية، الزعبي، بشير وعوض، طالب (2009). أثر سياسة سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية.
- الشوربجي، مجدي (1994). الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- شويرفات، عبد القادر (2015). أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر 1989-2014، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- عطية، محمد عبد القادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الفارسي، عيسى حمد (2005). التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976-2001. مجلة البحوث الاقتصادية، 16(1)، 118-150، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
- الفيتوري، عطية المهدي (1988). الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية بنغازي.
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2009-2010)، بنغازي.
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2009-2010)، بنغازي.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (2007)، الإطار العام للبرنامج التنموي 2008-2012.
- مجلس التخطيط العام (ديسمبر 2001)- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006).
- مصرف ليبيا المركزي (2010). "نشرة المؤشرات الاقتصادية والمصرفية"، العدد الثالث، إدارة البحوث والإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي (2010)، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمصرفية- العدد الثالث.
- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000. إدارة البحوث والإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 2000-2010. إدارة البحوث والإحصاء.
- موسى، شقيري نوري، الحنيطي، محمد عبدالرزاق، الزرقان، صالح طاهر وسعادة عبدالله يوسف (2017). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- نجاح، سلامة (2013). تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر.
- هجيرة، عبدالجليل (2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد-الجزائر.
- الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي 2003-2008.
- الهيئة العامة للمعلومات، بيانات غير منشورة.
- الهيئة العامة للمعلومات، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003)، مصلحة التعداد والإحصاء.
- وزارة التخطيط (2014)، تقييم البرنامج التنموي (2008-2012).
- وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة.

الملاحق الإحصائية

جدول رقم (1) : تطور التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة لسنة 2003 في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2015)

نمو التجارة بالأسعار الثابتة (%)		هيكل التجارة بالأسعار الثابتة (%)		التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)				السنة
نمو الواردات (%)	نمو الصادرات (%)	نسبة الواردات (%)	نسبة الصادرات (%)	الميزان التجاري	التجارة الخارجية الحقيقية بالأسعار	الواردات الحقيقية بالأسعار	الصادرات إجمالية بالأسعار الحقيقية	
-	-	13.72	86.28	5,172.66	7,128.80	978.07	6,150.73	1970
22.46	-1.55	16.51	83.49	4,857.46	7,252.88	1,197.71	6,055.17	1971
30.12	-3.51	21.06	78.94	4,284.27	7,401.12	1,558.42	5,842.69	1972
94.60	169.51	16.15	83.85	12,714.09	18,779.38	3,032.64	15,746.74	1973
17.79	-32.30	25.10	74.90	7,088.26	14,232.30	3,572.02	10,660.28	1974
15.73	-3.70	28.71	71.29	6,132.16	14,399.66	4,133.75	10,265.91	1975
-8.50	30.18	22.06	77.94	9,581.83	17,146.54	3,782.36	13,364.19	1976
13.94	6.71	23.21	76.79	9,951.55	18,570.79	4,309.62	14,261.17	1977
11.42	-3.28	25.82	74.18	8,991.39	18,594.63	4,801.62	13,793.01	1978
0.85	3.49	25.33	74.67	9,432.52	19,117.00	4,842.24	14,274.76	1979
13.14	-19.77	32.36	67.64	5,973.70	16,930.35	5,478.33	11,452.02	1980
11.59	-36.82	45.80	54.20	1,122.30	13,348.74	6,113.22	7,235.52	1981
11.35	1.95	47.99	52.01	569.51	14,183.08	6,806.78	7,376.30	1982
-10.36	-1.92	45.75	54.25	1,133.16	13,336.82	6,101.83	7,234.99	1983
8.96	-2.43	48.50	51.50	410.68	13,707.48	6,648.40	7,059.08	1984
-32.63	10.39	36.50	63.50	3,313.71	12,271.47	4,478.88	7,792.59	1985
-5.12	2.80	34.66	65.34	3,760.68	12,260.22	4,249.77	8,010.45	1986
-9.27	-0.25	32.55	67.45	4,134.86	11,846.08	3,855.61	7,990.47	1987
45.20	-0.09	41.22	58.78	2,384.85	13,581.74	5,598.44	7,983.29	1988
-21.79	6.23	34.05	65.95	4,102.18	12,859.81	4,378.82	8,480.99	1989
1.67	21.00	30.26	69.74	5,810.36	14,714.06	4,451.85	10,262.21	1990
8.97	4.40	31.17	68.83	5,862.20	15,564.53	4,851.16	10,713.37	1991
-15.70	-6.39	28.97	71.03	5,939.21	14,118.07	4,089.43	10,028.64	1992
18.36	1.79	32.17	67.83	5,367.44	15,048.04	4,840.30	10,207.74	1993
-18.13	-4.85	28.98	71.02	5,749.51	13,675.36	3,962.93	9,712.44	1994
4.20	-1.25	30.10	69.90	5,461.54	13,720.65	4,129.56	9,591.09	1995
-9.37	32.13	22.80	77.20	8,929.57	16,415.15	3,742.79	12,672.36	1996
25.31	21.48	23.35	76.65	10,703.98	20,084.49	4,690.26	15,394.24	1997
21.07	-46.98	41.03	58.97	2,484.10	13,841.46	5,678.68	8,162.78	1998
-35.25	8.25	29.38	70.62	5,159.43	12,513.20	3,676.88	8,836.32	1999
-35.31	11.80	19.40	80.60	7,500.84	12,257.64	2,378.40	9,879.24	2000
35.71	-12.30	27.14	72.86	5,436.14	11,891.68	3,227.77	8,663.91	2001
-0.71	22.69	23.17	76.83	7,424.92	13,834.52	3,204.80	10,629.72	2002
74.67	73.40	23.30	76.70	12,833.90	24,029.70	5,597.90	18,431.80	2003
27.72	89.24	17.01	82.99	27,731.58	42,030.65	7,149.53	34,881.12	2004
-2.88	14.55	14.81	85.19	33,011.37	46,899.03	6,943.83	39,955.20	2005

نمو التجارة بالأسعار الثابتة (%)		هيكل التجارة بالأسعار الثابتة (%)		التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)				السنة
نمو الواردات (%)	نمو الصادرات (%)	نسبة الواردات (%)	الصادرات سببه (%)	التجاري الميزان	التجارة الخارجية بالأسعار الحقيقية	الواردات الحقيقية بالأسعار	الصادرات إجمالية بالأسعار الحقيقية	
-8.95	7.70	12.81	87.19	36,710.20	49,355.09	6,322.44	43,032.65	2006
60.98	3.04	18.67	81.33	34,161.62	54,516.74	10,177.56	44,339.18	2007
47.93	-0.40	25.42	74.58	29,106.13	59,217.23	15,055.55	44,161.68	2008
5.34	-6.05	27.65	72.35	25,632.37	57,350.90	15,859.26	41,491.64	2009
1.65	1.36	27.71	72.29	25,935.70	58,176.14	16,120.22	42,055.92	2010
-62.75	-66.50	29.89	70.11	8,083.09	20,093.53	6,005.22	14,088.31	2011
131.58	199.83	24.77	75.23	28,333.98	56,147.69	13,906.86	42,240.83	2012
24.02	-33.87	38.17	61.83	10,687.68	45,181.16	17,246.74	27,934.42	2013
51.77	-53.00	66.60	33.40	-	39,303.85	26,175.37	13,128.48	2014
-41.79	-41.09	66.33	33.67	-7,501.76	22,969.26	15,235.51	7,733.75	2015

جدول رقم (2) : تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2015)

السنة	سعر الصرف (1دينار = دولار)	معدل التغير سعر الصرف (1دينار = دولار)
1970	2.80	-
1971	2.97	6.16
1972	3.03	2.05
1973	3.38	11.35
1974	3.38	0.00
1975	3.38	0.00
1976	3.38	0.00
1977	3.38	0.00
1978	3.38	0.00
1979	3.38	0.00
1980	3.38	0.00
1981	3.38	0.00
1982	3.38	0.00
1983	3.38	0.00
1984	3.38	0.00
1985	3.38	0.00
1986	3.17	-6.01
1987	3.37	6.02
1988	3.50	3.93
1989	3.39	-3.05
1990	3.53	4.18
1991	3.51	-0.65
1992	3.35	-4.55

السنة	سعر الصرف (1دينار = دولار)	معدل التغير سعر الصرف (1دينار = دولار)
1993	3.10	-7.41
1994	2.77	-10.84
1995	2.83	2.26
1996	2.74	-3.14
1997	2.58	-5.85
1998	2.21	-14.35
1999	2.16	-2.00
2000	1.84	-15.21
2001	1.55	-15.63
2002	0.82	-46.80
2003	0.77	-7.01
2004	0.80	4.62
2005	0.74	-7.73
2006	0.78	5.22
2007	0.82	4.96
2008	0.80	-1.94
2009	0.81	0.92
2010	0.80	-1.38
2011	0.82	2.86
2012	0.80	-2.44
2013	0.80	-0.53
2014	0.75	-6.22
2015	0.72	-3.60